والبزار والدارقطني من طريق يزيد بن عبد الملك خاصة وما ورد من عدم النقض بالمس تحكم فيه بالنسخ وعلى عدم تسليمها فالقول به هو الاحوط للدين فلا عدول عنه وانما اقتصر الشارح على الثاني ولم يتعرض للاول مع انه متواتر كما سبق لكونه ناصا على الافضاء وهو كما سيأتي في كلام المس باليد فهو اخص في المقصود قوله ولاحباب قال الشوبري في حواشي شرح المنهج عطف تفسير انتهى وعبارة الشبراملسي في حاشية النهاية عطف مغاير بناء على ان الستر مما يمنع المس والرؤية والحجاب ما يمنع المس دون الرؤية الخ اي بعد زوال جرمها والحجاب ما له جرم يمنع ادراك ما تحته بالمس ويحتمل ان عطف تفسير انتهى قوله فرج غيره الخ شمل من مسه فرجب لانكه حرمة غيره اي غالبا اذ يحرم المكره والناسي كغيرهما ولانه اشهر لو بلوغ رواية من مس ذكره الخ تشمله لعموم النكرة الواقعة في حيز الشرط قوله الافضاء المس الخ اي اللغة نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا ببطن الكف غير واحد قال ابن سيده في المحكم افضى فلان الى فلان وصل اليه والوصول اعم من ان يكون ببطنها او ظهرها قال ابن حزم الافضاء يكون بظهر اليد كما يبطنها وقال بعضهم الافضاء فرد من افراد المس فلا يقتضي التخصيص انتهى لكن قال الشارح في الايعاب هو باليد لغة المس ببطن الكف كما في المجمل والصحاح وغيرهما خلافا لما يوهمه كلام المرتضى من توقف فيه فقد صرح به في الام وغيرها وهو الحجة في اللغة لو انفرد فكيف وقد وافقه ائمتها فيتقيد اطلاق المس في بقية الاخبار واعترضه القونوي بان المس عام لانه صلة الموصول وهو من الالفاظ فرد منه وافراد من افراد العام لا يخصص على الصحيح ثم اجاب وتبعه صاحبه السنوي وغيره ان الاقرب ادعاء تخصيص عموم المس بمفهوم خبر الافضاء وبيانه ان مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على ان غير الافضاء لا ينقض فيكون مخصصا لعموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جايز وتقريره طريق اخرى وهو ان حديث من مس ما مطلق بالنسبة لانواع المس اوعام فيها بناء على ان العام في الاشخاص هل هو مطلق في الاحوال او عام فيها ايضا واما على ما ذكره ابن سريج ومفهوم الشرط اي اذا مقيد للمس بالافضاء على الاول ومخصص له على الثاني واما على الثالث فالافضاء مفسر فيقضى به على المس المجمل انتهى كلام الشارح في الايعاب قوله فرج الميت اي ولا ينتقض وضوء الميت لو امس فرجا قوله والصغير ولو حال ولادته قوله لشمول الاسم اي اسم الفرج له اي لفرج الميت والصغير قوله كله بالرفع تاكيد لقوله محل الجب وقوله الى الثقبة فقط اشارة به الى الرد على القاضي وعبارة شرح العباب له قال ابن الرفعة نقلا عن القاضي وهو الثقبة فقط وعن الرافعي انه محل الجب كله وهو المعتمد وان قيد انه ليس في كلام الرافعي فقد تبعه على ذلك ابن النقيب وغيره وجزم به في الانوار حيث قال ولو مس الجب انتقض وان لم يمس الثقبة او اكتفى بالجلد انتهت وعبارة الامداد ولو نبتت محله جلدة لم ينقض ايضا انتهت قوله لانه اي محل الجب قوله ان سمي بعضو ذكر قال في شرح العباب فعلم ان القدر الناقض لا يتقيد بقدر الحشفة وهو الاقرب كما قاله الزركشي واستظهره غيره وقول السنوي بعض البيان لا يسمى ذكرا كما قالوه في بعض المرأة الميان لا يسمى باسمها يرد بان المرأة كل مشتمل على اجزاء مختلفة اسما وصورة فلم يسم بعضها اجزائها باسمها بخلاف الذكر وفي النهاية للجمال الرملي يوخذ من ذلك ان الذكر لو قطع ودبي حتى خرج عن كونه يسمى ذكرا لا ينقض وهو كذلك انتهى وذكره في شرح العباب خلافا فيما اذا مس ذكرا مقطوعا او لمست شخصا وشكت هل هو رجل او خنثى او

عكسه

واعتمد الشارح انه حيث جوز وجود خنثى ثمة لا نقض وحينئذ يجوز نقض قوله العلدة للقطوعة في الخنان اي بعد انفصالها اما حالة اتصالها فتنقض وعبارة التحفة عطفا على ما ينقض والذكر حتى قلفته المتصلة انتهت وفي شرح العباب له نقلا عن نقل المجموع عن الماوردي فينقض لانه من الذكر مالم تقطع بخلاف ما لو مسه بعد القطع لانه بائن من الذكر لا يقع عليه اسمه انتهى قوله ان بقي اسمها بعد قطعها كذكر قور وبقي اسمه انتهى قوله فرج البهيمة قال في الايعاب وان ادخل المباح قال في التحفة كذكر قور وبقي اسمه انتهى قوله فرج البهيمة قال في الايعاب وان ادخل بيده داخله أو ذكرها او دبرها والمراد بها ما عدا الآدمي فيدخل الطير وبه صرح في المجموع عن الدارمي الخ قوله ستره والنظر اليه قال الشارح في شرح العباب وقد يؤخذ من هذا النقض بمس فرج المجبي اذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لان عليا التعبد وله حرمة ولا ينقض ايضا مس دبر الرجل بحشفة ولا ايلاجها فيه كما صوبه في المجموع ورد قول ابن الصباغ ينبغي النقض بذلك الخ قوله وحرفها وحرف الكف قال الجمال الرملي في النهاية والمراد بين الاصابع فيما يظهر النقر التي بينها وما حاذاها من اعلا الاصابع او اسفلها وبحروفها جوانبها انتهى وبدل لذلك قول العباب ولا تنقض رؤس الاصابع وما بينها وحرف كفه انتهى قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج تنبيه قال بعض العلماء المراد بما بين الاصابع المحللة الفاصلة بين اصول الاصابع والمراد بحرف الاصابع ما يستقر اذا انضم الاصبعان وان كان المتبادر الى الافهام تغيير ما بينهما بالاخير قلت وسبب هذا قول الشارح وحرفها وحرف الكف فان حرف الخنصر والابهام يدخلان في حرف الكف لانه الراحة مع بطلون الاصابع ويجوز ان يكون المراد بحرف الاصابع جوانبها التي تلي ظهر الكف كذا بخط شيخنا بهامش المحلي انتهى ما نقله ابن قاسم وفي حواشي المنهج للزيادي نقلا عن الخطيب ما نصه قيل بينها النقر التي بينها وحرفها جوانبها وقيل حرفها جوانب الخنصر والسبابة والابهام وما حاذاها من اعلا الاول او آخره انتهى خطيب وكلام الشارح يحتمله لغة حيث قال وحرف الراحة فيعلم منه ان حرفها جانب الخنصر والسبابة والابهام تاملا انتهى وفي حواشي المحلي للقليوبي ما نصه قوله يستتر من جوانبها عند ضمها وحرفها وهو ما لا يستتر الذي هو جانب السبابة والخنصر وجانب الابهام وحرف الكف بمعنى جوانب الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره اه وهو من عطف العام فقول بعضهم ان المراد بحرفها ما يستتر منها وما بينها النقر التي في اسفلها او غيره تكلف خروج عن الظاهر بلا حاجة انتهى وقولهم بطن الكف ما انطبقت عليه مع تحامل يسير فقير قصور عن بطن الابهام لانه لا ينطبق قوله ما بعد موضع الاستواء اي المنحرف الذي يلي الكف فينقض قطعا والناقض من فرج المراة ملتقى شفريها المحيطين بالمنفذ احاطة الشفتين بالفرد دون ما عدا ذلك فلا ينقض بمس موضع ختانها من حيث انه مس عند الشارح كما صرح به في شرحي الارشاد وغيرهما اذ الناقض من ملتقى الشفرين عند ما كان منهما على المنفذ خاصة لا جميع ملتقى الشفرين وموضع الختان مرتفع عن محاذاة المنفذ قال الشارح في شرح العباب قول الغزي المراد الشفران من اولها الى آخرها لا ما هو على المنفذ فقط كما وهم فيه جماعة من المتاخرين هو الوهم وغالف الجمال الرملي في ذلك وذكر ما يفيد اعتماده كلام الغزي وعبارة النهاية له وشمل ادخال المقبل ما يقطع في ختان المراة ولو بارزا حال اتصاله وملتقى الشفرين انتهت وكلام شيخ الاسلام يؤيد مقالة الشارح وعبارة شرح البهجة له والمراد به اي الدبر وبقبل المراة ملتقى المنفذ فلا ينقض بمس غير ذلك وهي عبارة شرح الروض له ويقرب منها عبارة شرح المنهج وهي والمراد بفرج المراة الناقض ملتقى شفريها على المنفذ وبالدبر ملتقى منفذه انتهت ونحوها عبارة الاقناع للخطيب وعبارة شرح التنبيه له ايضا والله اعلم فصل فيما يحرم بالحدث قوله عند الاطلاق اي غالبا فان اريد غيره قيد بالاكبر والمراد اذ ذاك

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)